الشك الوارد في حديث جابر (رضي الله عنه) حول تطويل القراءة في الصلاة في صحيح البخاري
دراسة تحليلية مقارنة

عبد المطلب زيور محمد[1] - سردار حمد أمين إبراهيم[2]

[1]قسم الدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة صلاح الدين- أربيل، أربيل، إقليم كوردستان، العراق.

[2]قسم التربية الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة صلاح الدين- أربيل، أربيل، إقليم كوردستان، العراق.

الملخص:

السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وصحيح البخاري هو أصح الكتب بعد القرآن الكريم، ولا يزال الجامع الصحيح بحاجة إلى الاعتناء به وخدمته أكثر.

الجامع الصحيح فيه ألفاظ قد شك فيها الرواة، وهي – أي تلك الألفاظ - بحاجة إلى دراسة حديثية للوصول إلى أن تلك الشكوك الواردة في بعض الألفاظ غير قادحة في أحاديث صحيح البخاري.

هذا البحث درس الشك الوارد في حديث جابر (رضي الله عنه) حول تطويل القراءة في الصلاة في قصة معاذ (رضي الله عنه) المشهور في صحيح البخاري، فبيّن في المبحث الأول مصطلح الشك وما يتعلق به عند المحدثين، ثم تطرّق إلى بيان الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الشك للراوي، ثم بيان الصلة والعلاقة بينه وبين العلة.

وفي المبحث الثاني: سقتُ أولاً: نصّ الحديث سنداً ومتناً، ثم خرّجته تخريجاً مفصلاً، ثم بيّنتُ الألفاظ الغريبة الواردة في الحديث.

ثم قمتُ بجمع طرق الحديث من مصادر السنة النبوية، ثم حددتُ اللفظ الذي وقع فيه الشك للراوي، ثم قارنتُ بين الروايات لتحديد مدار الحديث؛ لمعرفة من روى الحديث عنه – أي عن الذي عليه مدار الحديث – بالجزم، ومن رواه عنه بالشك.

ثم بحثتُ وفتّشتُ عمّن وقع منه الشك، وترجمته ترجمة مفصلة، ثم تناولت الحديث عن الأثر المترتب للرواية التي وقع الشك للراوي في لفظ من ألفاظها من الناحية الفقهية.

واستنتجتُ من خلال هذا البحث المتواضع أن الشك الوارد في هذا الحديث غير قادح في صحة الحديث؛ لأن شكّ الثقات لا يقدح في صحة الحديث، وإنما يحمل شكّهم على زيادة الحرص والتوقي والاحتياط في نقل الحديث النبوي الشريف كما هو دون زيادة أو نقصان، أو تبديل، أو تغيير، أو تحريف.

الكلمات المفتاحية: الحديث الشك، العلة، ترجمة الشاك، أسباب الشك، أثر الشك.

Article Info:
DOI: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28
Received: 02-July-2022
Accepted: 24-July-2022
Published: 29-March-2023
Corresponding Author's E-mail:
abedalmutaleb7@gmail.com
sardar.ibrahimq@su.edu.krd
This work is licensed under CC-BY-NC-ND 4.0
Copyright©2022 Journal of University of Raparin.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من بعثه الله تعالى رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان وإيمان وإخلاص إلى يوم الدين، وبعد.

لا شك أن الاشتغال بالسنة النبوية المطهرة وخدمتها خدمة للقرآن الكريم؛ لأنها مبيّنة له، فبيّن الحبيب المصطفى (صلى الله عليه وسلم) بأحاديثه مجملات القرآن ففصّلها، وأزال الحُجب عن غوامض الأشياء فلاحها.

وقد اهتم العلماء قديماً وحديثاً بحفظها في الصدور، وتنقيحها وشرحها ثم تدوينها في ثنايا السطور، وقد كان القرن الثالث الهجري قرن ازدهار وتقدم بالنسبة لعلم الحديث النبوي الشريف.

وممن ظهر في هذا العصر الذهبي للفكر الإسلامي وقام بخدمة السنة وتدوينها في ثنايا السطور إمام المحدثين وقدوتهم الإمام البخاري (رحمه الله) حيث جمع أحاديث الرسول الأكرم (صلى الله عليه وسلم) ودوّنها في كتاب وسماه: (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وسننه وأيامه).

ولقد لقي الجامع الصحيح اهتمام كبار العلماء والمحدثين، وعناية الحفاظ النبلاء قديماً وحديثاً، فأقبلوا عليه روايةً وحفظاً في الصدور، وتدويناً في ثنايا السطور، وخدموه خدمة جليلة.

وما زال صحيح البخاري بحاجة إلى الاعتناء به أكثر في جوانب أخرى، ومنها دراسة الألفاظ التي شك فيها الرواة في صحيح البخاري؛ وإثبات أن الشكوك الواردة للرواة في بعض الألفاظ غير قادحة في صحة الأحاديث التي أوردها البخاري في صحيحه.

وكل ذلك من أجل التمسك بما جاء به الحبيب محمد (صلى الله عليه وسلم)، ولا سيّما في هذه الأيام، حيث كثر الشكوك والشبهات والهجمات على أحاديث النبي الأكرم (صلى الله عليه وسلم)، وخصوصاً صحيح البخاري.

فهؤلاء المتشككون في السنة، والمثيرون للشبهات حولها، والحاقدون لنورها يريدون أن يزعزعوا ثقة المسلمين في نبيّهم، وما ترك لهم، فإذا نالوا من السنة ما أرادوا، فسوف يبدؤون هجماتهم على القرآن الكريم.

فهذا البحث المتواضع ما نوى الباحث من ورائه إلا أن يساهم قدر طاقته في الدفاع عن السنة النبوية، وأن يكون له يد في خدمة هذا التراث الكبير الذي تركه لنا نبيّنا محمد (صلى الله عليه وسلم).

أهمية البحث: وألخصها في النقاط الثلاثة الآتية:

أولاً: الحديث النبوي الشريف له أهمية بالغة لتعلقه بالقرآن الكريم، حيث فيه تفصيل لمجمل القرآن، وشرح وبيان لغوامضه، وقد كلّف الله تعالى نبيّه بهذا المهام فقال تعالى: (وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس ما نزّل إليهم ولعلهم يتفكرون) [النحل: ٤٤].

ثانياً: بيان أن صحيح البخاري يحتاج إلى مزيد البحث فيه، والاعتناء به للوقوف على خباياه؛ لأن البخاري (رحمه الله) قد اشتغل بصحيحه ستة عشر عاماً، وهذا يعني أنه لم يدخل في كتابه إلا ما صحّ، وأن كل ما جاء فيه بحاجة إلى دراسة دقيقة للوصول إلى فهم مراد البخاري.

ثالثاً: إثبات أن تلك الألفاظ التي وقع الشك فيها للرواة، وإن كانت داخلة تحت حقل علة الحديث، إلا أنها لا تقدح في صحة الحديث.

هدف البحث:

وقد اخترت هذا الموضوع وأنا أنوي من خلاله خدمة صحيح البخاري، وإبراز ما قدّمه العلماء الأجلاء من أجل حفظ الحديث من التحريف والتغيير والزيادة والنقصان، وأنهم قد خدموا السنة النبوية خدمة جليلة وفريدة.

منهجي في البحث:

هذا البحث دراسة حديثية، وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المصادر القديمة والحديثة من الكتب المتعلقة بالسنة النبوية متبعاً في ذلك المنهج التحليلي المقارن.

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

الدراسات السابقة:

وبالنسبة للدراسات السابقة فلم أعثر على دراسة أكاديمية تناولت دراسة تلك الألفاظ التي وقع فيها الشك للرواة في صحيح البخاري.

خطة البحث:

وبالنسبة لخطة البحث، فهي على النحو الآتي:

فقد اقتضى البحث أن يكون مقسماً على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع.

المقدمة: وفيها نبذة عن السنة النبوية وصحيح البخاري، وبيان أهمية البحث، وهدفه، ومنهجه.

المبحث الأول: فيه بيان مفهوم الشك وما يتعلق به، وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الشك لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أسباب الشك وعلاقته بالعلة.

المطلب الثالث: ضوابط درء الشك في الرواية عند المحدثين.

المبحث الثاني: الشك الوارد في حديث جابر (رضي الله عنه) حول تطويل القراءة في الصلاة في قصة معاذ (رضي الله عنه)، وتحته ما يلي:

أولاً: نص الحديث.

ثانياً: محل الشك.

ثالثاً: الدراسة الحديثية.

رابعاً: شجرة سند الحديث.

خامساً: ترجمة الشاك.

سادساً: الأثر الفقهي للرواية.

والخاتمة: تتضمن ما توصل إليه الباحث من النتائج من خلال هذا البحث المتواضع، وكذلك تقديم التوصيات اللازمة للمختصين في مجال السنة النبوية.

فما كان في هذا البحث من صواب فهو من الله تعالى وتوفيقه وفضله وهدايته، وما كان فيه من أخطاء فهو من عند نفسي، فسبحان من لا يسهو ولا يخطأ.

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل المتواضع موضع نفع وقبول، إنه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير، وصلى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

المبحث الأول

مفهوم الشك وما يتعلق به، وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الشك لغة واصطلاحاً

أولاً: الشك لغة:

الشك: خلاف اليقين، والجمع: شكوك.

يقال: شك عليه الأمر، أي: التبس عليه، وشككَ الرجلَ: أي: أوقعه في الشك، وشك عليّ الأمر إذا لم أتيقن فيه، وشكه بالرمح: أي: خرقه وأدخله اللحم.

والشكاك: هو الذي يقع منه الشك كثيراً.

والشكاكون: اسم أطلق على فرقة من الفلاسفة كانوا يترددون ويشكّون بين إثبات حقائق الأشياء وإنكارها، والشكة: ما يلبس من السلاح[i].

إذاً فاشتقاق الشك يكون إما:

أولاً: من شككت الشيء أي: خرقته، شبه الشك بالخرق في الشيء، وكذلك حال الشاك حيث لا يستقر على رأي.

ثانياً: أو أن يكون مستعاراً من الشك، وهو لصوق العضد بالجنب، وكذلك الشك يتلاصق فيه النقيضان فلا يبقى للفهم والرأي فيه مدخل، لتخلل ما بينهما[ii].

وإنما سمي الشك بذلك؛ لأن الشاك يشكّ له الأمران في مشكّ واحد، وهو غير متيقن في واحد منهما[iii].

ثانياً: الشك اصطلاحاً:

الشك عند المحدثين: هو التردد بين مجوّزين لا ترجيح لأحد الطرفين على الآخر، أي: وهو ما استوى طرفاه، بمعنى أن الشك هو الوقوف بين الشيئين لا يميل القلب إلى أحدهما[iv].

والشك كما يطلق ويراد به ما لا يترجح أحد طرفيه يطلق أيضاً على مطلق التردد[v]، كما في قوله تعالى: (لفي شك منه)[vi].

أو أن الشك: هو التردد بين النقيضين بلا ترجيح لأحد الطرفين على الآخر عند الشاك.

وقيل: الشك: هو حالة نفسية يتردد معها ذهن الشاك بين الإثبات والنفي ويتوقف عن الحكم[vii].

قال ابن حجر: "وأما الشك المصطلح وهو التوقف بين الأمرين من غير مزية لأحدهما على الآخر"[viii]، والخلاصة: أن تعريف ابن حجر أنسب وأقرب التعاريف إلى المراد، وهو المقصود في هذا البحث.

المطلب الثاني: أسباب الشك، وعلاقته بالعلة

أولاً: أسباب الشك:

وهنا ذكر لأهم الأسباب التي تؤدي إلى الشك والتردد من قبل الراوي، وهذه الأسباب عامة تشترك فيها من وصف بالحفظ والضبط والاتقان، ومن وصف بخفة الضبط وكثرة الأوهام.

وهذه الأسباب متعددة[ix]، ولكن أهمها هي:

أولاً: الضعف البشري الملازم له:

الإنسان كائن ضعيف لا يسلم من الضعف، كما قال تعالى في محكم كتابه: (وخلق الإنسان ضعيفاً)[x]، فالعصمة لا يكون إلا لله تعالى ولكتابه ولرسوله (صلى الله عليه وسلم)؛ لذلك فإن الجنس البشري لا يخلو من الخطأ والنسيان والوهم.

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

حتى إن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يسلم من السهو والنسيان، وقد سها (صلى الله عليه وسلم) ونسي إحدى صلاتي العشي، كما ورد ذلك في الصحيحين[xi].

والصحابة والتابعين وكبار الأئمة السابقين داخلون في ذلك، فلا يخلو أحد منهم من الوهم والخطأ والنسيان، وفي ذلك يقول يحيى بن معين: الذي لا يخطأ في الحديث فهو كذاب[xii].

إذاً لا يسلم أحد من الأئمة الحفاظ من الوهم مع شدة حرصهم وتوقيهم؛ لذلك يقول عبد الله بن المبارك: ومن يسلم من الوهم[xiii]، إذا كانت عائشة وهّمت جماعة من الصحابة الكرام في رواياتهم للحديث الشريف.

ومع ذلك ينبغي أن نعلم أن الوهم والخطأ والنسيان يندر حصوله من الراوي الموصوف بالحفظ والضبط والاتقان، المشهود له بالثقة والثبت، ومع ذلك فهم متفاوتون فيما بينهم حسب كثرة مروياتهم وقلتها، وأحياناً يكون خطأ المكثر من الرواية أكبر من الخطأ المقل من الرواية.

وهذا الكلام الأخير له تفسيران: أوله: أن الراوي الذي له مرويات كثيرة يكون وقوع الوهم والخطأ والنسيان منه أكثر وأكبر بالنسبة لمن له مرويات قليلة؛ لأن مروياته أكثر، والثاني: أن المكثر من الرواية أحياناً يكون خطأه أكبر من الراوي الذي له مرويات قليلة.

ثانياً: حرص الراوي على أداء الرواية كما سمعها:

من الأسباب التي أدت إلى وقوع الشك من الراوي وعدم ضبطه التام للرواية هي شدة مراعاته من أجل الإتيان بألفاظ النبي (صلى الله عليه وسلم) كما نطق بها فم المصطفى عليه الصلاة والسلام، وذلك خشية الوقوع في الخطأ في نقل أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وحتى لا يقع تحت الوعيد الصادر من الرسول (صلى الله عليه وسلم) في الذين يتقولون عليه، ويروون عنه ما لم يقله[xiv].

وهذا يدلّ على حرص الراوي في نقل روايته وورعه حتى يؤدي الرواية كما سمعها من غير تغيير ولا تبديل، ولهذا نجد كثيراً من الرواة قد وصفوا بالشك، ولم يكن ذلك قادحاً لهم، وسبباً لردّ رواياتهم.

فعلى سبيل المثال يقول أبو زرعة الدمشقي: سمعت أبا نعيم يقول: كان مسعر شكاكاً في حديثه[xv]، ومع ذلك شهد له النقاد بالحفظ والاتقان والتثبت، وحملوا شكه على زيادة التحري والتوقي والتثبت في أداء الرواية.

ومن أمثلة ذلك: ما روي عن ابن عمر (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «من أعتق شقصاً له من عبد - أو شِركاً، أو قال نصيباً - وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق، وإلا فقد عتق منه ما عتق»[xvi].

قال العيني: وفي هذا تحرز الراوي عن مخالفة لفظ الحديث وإن أصاب المعنى، لأن النصيب والشرك والشقص الوارد في الحديث بمعنى واحد، ولما شك الراوي أتى بهذه الألفاظ تحرياً وتحرزاً عن المخالفة[xvii].

إذاً الشك الحاصل من الحافظ الثقة الذي شهد له النقاد بالحفظ والضبط، لا يؤثر على مروياته وإن كان كثيراً، ويعتبر ذلك بالنسبة له ناتجاً عن الزيادة في التحري والتثبت، بخلاف الضعيف.

قال الإمام أحمد بن حنبل (رحمه الله تعالى): كان مالك بن أنس من أثبت الناس ومع ذلك كان يخطئ[xviii].

ثالثاً: الخفة في الضبط وكثرة الوهم:

بالاطلاع على كتب العلل والسؤالات والرجال لعلماء الحديث نجد أن الشك يقع من الحافظ الضابط، كما يقع من الضعيف قليل الضبط؛ ولكن أسباب الشك عندهما مختلفة.

فالشك الحاصل من الحافظ الضابط يكون سببه التحرز والتوقي الشديد والاحتياط في نقل الحديث كما هو دون زيادة أو نقصان، ولا تغيير ولا تبديل.

وأما الشك الحاصل من الراوي الضعيف الذي شهد عليه النقاد بسوء الحفظ وخفة الضبط، فهو سبب موجب لردّ روايته التي شك فيها.

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

ومن أمثلة ذلك: أن إبراهيم بن بشار كان صدوقاً، ولكنه يهم الشيء بعد الشيء[xix].

قال ابن عدي[xx]: ولا أعلم أُنكر عليه إلا حديث أبي موسى: كلكم راع... الذي ذكره البخاري[xxi].

فالخفة في الضبط وعدم الاتقان عند الراوي سبب في نشأة الشكوك عنده، فيصير شاكاً في أدائه لبعض ألفاظ الحديث؛ لأنه لم يكن متقناً في حفظه، فإن كان حافظاً ضبطاً حُمل شكه على الاحتياط في نقل الرواية، وإن كان ضعيفاً في الحفظ والضبط يؤدي إلى ردّ روايته وعدم الاحتجاج به.

رابعاً: حدوث الاختلاط عند الثقات[xxii]:

هناك ثقات يطرأ عليهم الاختلاط فيؤدي إلى وقوع الشك لديهم، والاختلاط أطلق على فئة قليلة من المحدثين، حيث اختلطوا بسبب آفة عقلية، أو نتيجة وقوع حادث ما، كفقد عزيز، أو ضياع مال، وغير ذلك، مما أدى إلى فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال، ومن أصابه هذه الآفة لكبر سنه يقال فيه: اختلط بأخرة.

فمن أصابه الاختلاط من الرواة، فلا يقبل روايته في حال الاختلاط، أو ما رواه في زمن قد اختلط فيه، وإن كان روايته مقبولاً قبل الاختلاط.

وقد نصّ الأئمة الحفاظ مثلاً على أن سعيد بن أبي عروبة قد اختلط في سنة (١٤٢هـ)، فمن سمع منه قبل الاختلاط يقبل منه، وأما من سمع منه بعده فلا يقبل حديثه، فهذا أيضاً يعتبر سبباً من أسباب وقوع الشك والتردد لدى الراوي في بعض ألفاظ الحديث النبوي الشريف.

خامساً: رواية الحديث بالمعنى[xxiii]:

الرواية بالمعنى من المواضيع التي اختلف فيها العلماء قديماً وحديثاً، فهي جائزة عند جمهور العلماء بشروط، وغير جائزة عند طائفة منهم.

يقول ابن سيرين: كنت أسمع الحديث من عشرة: المعنى واحد واللفظ مختلف[xxiv]. والراوي يلجأ إلى الرواية بالمعنى؛ لأنه لا يتذكر الحديث بلفظه، أو يكون الحديث طويلاً، فيؤدي ذلك إلى وقوع الشك.

ومن أمثلة ذلك: ما روي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أو قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: «من أدرك ماله بعينه عند – رجل أو إنسان – قد أفلس فهو أحق به من غيره»[xxv].

قال الحافظ ابن حجر: وأما قول الراوي: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أو قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، هو شك من أحد رواة الحديث، وأظنه من زهير، فلم أر في رواية أحد ممن رواه عن يحيى مع كثرتهم فيه التصريح بالسماع، وهذا مشعر بأنه كان لا يرى الرواية بالمعنى أصلاً[xxvi].

ومعلوم أن الراوي إذا روى الحديث بالمعنى فإنه لا يضبط ألفاظه، فيؤدي ذلك إلى وقوع الشك والتردد في الألفاظ؛ ولهذا عدت الرواية بالمعنى سبباً من أسباب الشك.

سادساً: وجود التشابه والتقارب بين الأسماء[xxvii]:

ويكون هذا التشابه والتقارب في: الأسماء، والكنى، والألقاب، أو الشيوخ والتلامذة بالنسبة للأشخاص، أو يكون التشابه في أسماء الأماكن.

فقد وردت أسماء للشخوص والأماكن في الأحاديث النبوية المطهرة متشابهة ومتقاربة قد أدّت إلى وقوع الشك والتردد عند الراوي.

ومن أمثلة ذلك: ما أخرجه البخاري من طريق عبد الله بن عون، عن محمد بن سيرين، قال: جلست إلى مجلس فيه عُظمٌ من الأنصار، وفيهم عبد الرحمن بن أبي ليلى، فذكرتُ حديثَ عبد الله بن عُتبة في شأن سُبيعةَ بنتِ الحارث، فقال عبد الرحمن: ولكن عمهُ كان لا يقول ذلك، فقلت: إني لجريءٌ إن كذبتُ على رجلٍ في جانب الكوفة، ورفع صوتَه. قال: ثم خرجتُ فلقيت مالكَ بن عامر، أو مالكَ بن

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

عوف قلت: كيف كان قول ابن مسعود في المتوفى عنها زوجها وهي حامل؟ فقال: قال ابن مسعود: أتجعلونَ عليها التغليظ، ولا تجعلون لها الرُّخصةَ؟ لنزَلَت سورةُ النساء القُصْرَى بعد الطُّولى». وقال أيوب: عن محمد، لقيتُ أبا عطية مالك بن عامر[xxviii].

فهنا شك الراوي في أن الذي لقيه كان مالك بن عامر، أو مالك بن عوف، وهذا يعتبر سبباً من أسباب وقوع الشك في بعض ألفاظ الحديث النبوي الشريف.

سابعاً: دسّ ما ليس في الحديث عند غير الراوي[xxix]:

أحياناً يُدس في حديث الراوي ما ليس منه وهو لا يشعر بذلك، فهناك جماعة من المحدثين الحفاظ ابتلوا ببعض الوراقين غير المتقنين فأفسدوا حديثهم، ودسوا فيه ما ليس منه، مثل:

سفيان بن وكيع، حيث كان له وراق يثق به، ولكنه كان وراقاً سيئاً، فأدخل في أحاديثه ما ليس منها.

وهذا أيضاً أدّى إلى وقوع الشك في بعض مرويات الثقات الحفاظ نتيجة الدسّ في الحديث ما ليس منه، من قبل وراقٍ سوء، أو السماع من رواة ضعفاء وغير ذلك.

ثامناً: اختلاف التحديث بين المرة الأولى والثانية:

وأحياناً يقع الشك والتردد لدى الراوي؛ لأنه قد مضى وقت طويل على أدائه للحديث، فيختلف ألفاظه في المرة الثانية عن المرة الأولى.

ومثال هذا النوع من السبب هو: قول سلمة بن كهيل، في حديث أُبي بن كعب، في بيان مدة تعريف اللقطة: "لا أدري بثلاثة أحوال أو حول واحد".

ثم لقي شعبة بعد ذلك بمكة شيخه سلمة بن كهيل، فقال: عرفها عاماً واحداً، وكان هذا اللقاء بينهما بعد عشر سنين كما ورد في صحيح مسلم[xxx].

ثانياً: الشك وعلاقته بالعلة[xxxi]:

تبيّن لنا فيما سبق ذكره أن الإنسان كائن ضعيف، ولا يخلوا أيّ واحد من البشر من الخطأ والنسيان، وهذا عُلم بالضرورة، إلا من شاء الله تعالى؛ ولهذا قد يقع التردد والشك للراوي تجاه لفظة أو جملة في الحديث النبوي الشريف.

فإذا أخطأ الراوي أو شك وكان ذلك قليلاً، فهذا لا يضره، ولا يؤثر في حديثه، وأما إذا غلب عليه الضعف فيترك روايته، وقد وقع الشك في كثير من الأحاديث الصحيحة ولم يكن ذلك الشك قادحاً لصحتها عند أحد من الأئمة الفضلاء.

وقلنا: إن الشك في أحاديث الثقات الذين شهد لهم الأئمة النقاد بالحفظ والعدالة لا يضرّ، وإنما يحمل شكه على الزيادة في التوقي والاحتياط في نقل أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم).

وأما من كثر شكّه وغلب عليه هذا الطابع، فإنه يؤثر في حديثه، ويصير حديثه من حقل المقبول إلى حقل المردود، لأن كثرة الشك تدلّ على عدم الضبط.

وبناءً على ذلك فقد ذهب طائفة من العلماء إلى جواز النقص في الحديث النبوي الشريف للشك فيه، ومن هؤلاء: مجاهد، وابن سيرين.

وقد روي عن الإمام مالك (رحمه الله تعالى) أنه كان يترك من الحديث النبوي الشريف كل ما شكّ فيه.

والخلاصة أن الشك الواقع في الحديث النبوي الشريف قد يكون علة تقدح في صحة الحديث، وقد يكون غير قادح في صحة الحديث، أو يؤثر الشك على بعض الأحكام التي دلّ عليها متن الحديث، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: ضوابط درء الشك في الرواية عند المحدثين:

عند الاطلاع على كتب شراح السنة، ولا سيما شروح المحدثين على الصحيحين، يتبيّن لنا جلياً أن لهم ضوابط عدة سلكوها في درء الشك في الرواية، ومن أهم تلك الضوابط ما يلي:

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

أولاً: ضابط الجمع بالتقارب اللفظي والمعنوي:

أحياناً يقع الشك للراوي في متن الحديث بين كلمتين أو عبارتين، فيأتي المحدث ويزيل الإشكال من حيث تقارب أو تشابه اللفظ والمعنى.

ومن أمثلة ذلك: ما أخرجه البخاري في صحيحه عن سالم أنه قال: سمعت ابن عمر (رضي الله عنهما) يقول: انطلق بعد ذلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأبي بن كعب إلى النخل التي فيها ابن صيّاد، وهو يختل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه ابن صياد، فرآه النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو مضطجع -يعني في قطيفة له فيها رمزة أو زمرة- فرأت أم ابن صياد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وهو يتقي بجذوع النخل، فقالت لابن صياد: يا صاف -وهو اسم ابن صياد- هذا محمد (صلى الله عليه وسلم)، فثار ابن صياد، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم): لو تركته بيَّن، وقال شعيب في حديثه: فرفصه رمرمة – أو زمزمة – وقال إسحاق الكلبي، وعقيل: رمرمة، وقال معمر: رمزة[xxxii].

وقد جمع الحافظ ابن حجر بين هذه الكلمات الواردة على الشك خلال شرحه لهذه الرواية في فتح الباري، وهو يقول: "قوله: له فيها رمزة أو زمرة، كذا للأكثر على الشك في تقديم الراء على الزاي أو تأخيرها، ولبعضهم: زمزمة أو رمرمة على الشك، هل هو بزايين أو براءين مع زيادة ميم فيهما؟ ومعاني هذه الكلمات المختلفة متقاربة؛ فأما التي بتقديم الراء وميم واحدة فهي فعلة من الرمز وهو الإشارة، وأما التي بتقديم الزاي كذلك فمن الزمر والمراد حكاية صوته، وأما التي بالمهملتين وميمين فأصله من الحركة وهي هنا بمعنى الصوت الخفي، وأما التي بالمعجمتين كذلك"[xxxiii].

ثانياً: ضابط الجمع باعتبار الأقدمية:

أحياناً الشك الواقع في الرواية يرفع ويزال عن طريق معرفة تقدم زمن إحدى الروايات على الأخرى، كما سيتبيّن لنا جلياً من خلال المثال الآتي.

أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان»[xxxiv]، كذا جاء الحديث عنده بالجزم.

وأخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «الإيمان بضع وسبعون –أو بضع وستون- شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»[xxxv]، كذا بالشك.

وقد أزال الكرماني هذا الشك من خلال شرحه لرواية البخاري، حيث قال: "قوله: «ستون» كذا هنا، وثبت في رواية صحيح مسلم: وسبعون جزماً، وفي رواية أخرى: بضع وسبعون أو بضع وستون على الشك، وروى أبو داود والترمذي بضع وسبعون بلا شك"، وبعد أن استعرض الكرماني آراء العلماء في الترجيح والتوفيق بين هذه الروايات المختلفة، أشار إلى احتمال يتناسب مع هذا الضابط الذي نحن بصدد الكلام عنه، فيقول:

"ويحتمل أن تكون رواية الستين مقدمة على رواية السبعين، وكان شعب الإيمان عند صدروه من النبي (صلى الله عليه وسلم) هذا القدر، ثم قال مرة أخرى عند زيادة الشعب بلفظ سبعون، فيكون كلاهما صواباً"[xxxvi].

ثالثاً: ضابط ترجيح الرواية الجازمة على الرواية التي وقع الشك فيها:

قد ترد الرواية عن الراوي بصيغة الشك من طريق، وترد عنه بصيغة الشك من طريق أخرى، وهنا يكون العمل بالقاعدة التي تقول: الجزم مقدم على الشك.

ومن أمثلة ذلك: ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما عن البراء بن عازب: «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان أول ما قدم المدينة نزل على أجداده، أو قال: على أخواله من الأنصار، وأنه صلّى قِبَل بيت المقدس ستة عشر شهراً، أو سبعة عشر شهراً....» [xxxvii] الحديث.

هكذا وقع الشك في أكثر الروايات الواردة عن البراء بن عازب.

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

ولكن جاء الحديث في رواية في صحيح مسلم[xxxviii] وغيره[xxxix] عن البراء أيضاً –نفس الراوي- جاء فيها الجزم بالأولى، فيتعين اعتمادها كما حكى ابن الملقن عن النووي[xl].

رابعاً: ضابط ترجيح الرواية باعتبار الموافقة لظاهر القرآن الكريم:

قد يُزال الشك الموجود في متن الحديث النبوي الشريف عن طريق ترجيح الرواية التي توافق ظاهر القرآن الكريم، وقد تطرق العلماء إلى ذكر هذا الضابط، واتخذوه مسلكاً من مسالك درء الشك في الرواية.

ومن أمثلة ذلك: ما روي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن أبا بكر الصديق قال: يا رسول الله مرني بشيء أقوله إذا أصبحت وإذا أمسيت، قال: «قل اللهم عالم الغيب والشهادة فاطر السموات والأرض ربَّ كل شيء ومليكه، أشهد أن لا إله إلا أنت، أعوذ بك من شرّ نفسي ومن شرّ الشيطان وشركه....» [xli] الحديث.

وقد ذكر عبيد الله المباكفوري[xlii] من خلال شرحه لهذا الحديث أن قوله: «اللهم عالم الغيب...»، هكذا وقع بتقديم العالم على الفاطر في الرواية التي سبقت قريباً.

وجاء بتقديم الفاطر على العالم عند أحمد[xliii]، وأبي داود[xliv]، والدارمي[xlv]، والحاكم[xlvi]، ووقع عند أحمد[xlvii] في مسنده بالشك بلفظ: «اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة، أو قال: اللهم عالم الغيب والشهادة فاطر السموات والأرض»، ثم أشار المباركفوري إلى عدة وجوه الترجيح لإزالة الشك، ومنها: كونها موافقة للتنزيل، أي: أن الشارح يريد هنا ترجيح الرواية التي توافق مع النص القرآني، وهو قوله تعالى: (قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون) [xlviii].

للاستزادة راجع المصادر التي استفدت منها في كتابة هذا المطلب، حيث فصلوا الكلام في الضوابط التي وضعها وذكرها المحدثون لدرء الشك الوارد في بعض الروايات، وإزالته بضابط من تلك الضوابط[xlix].

المبحث الثاني

الشك الوارد في حديث جابر (رضي الله عنه) حول تطويل القراءة في الصلاة في قصة معاذ (رضي الله عنه)

أولاً: نص الحديث:

روى البخاري من طريق آدمُ بنُ أبي إياسٍ، قال: حدثنا شعبةُ قال: حدثنا مُحاربُ بنُ دِثار قال: سمعتُ جابر بنَ عبد الله الأنصاري قال: أقبلَ رجلٌ بناضحَين[l] – وقد جَنحَ الليلُ – فوافقَ معاذاً يُصلِّي، فتركَ ناضحَهُ وأقبلَ إلى مُعاذٍ، فقرأ بسورةِ البقرةِ – أو النساء – فانطلقَ الرجلُ، وبلغَهُ أن معاذاً نال منه، فأتى النبيَّ (صلى الله عليه وسلم)، فشكا إليه مُعاذاً، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم): يا معاذ، أفتّانٌ أنتَ[li] – أو فاتنٌ – (ثلاث مرار)، فلو لا صليتَ بسبِّح اسمَ ربِّكَ والشمسِ وضُحاها والليلِ إذا يَغشى، فإنه يُصلِّي وراءَكَ الكبيرُ والضعيفُ وذو الحاجة». أحسِبُ هذا في الحديث قال أبو عبد الله: وتابعه سعيد بن مسروق ومِسعر والشيباني.

قال عمرو وعبيد الله بن مِقسم وأبو الزبير عن جابر: «قرأ معاذٌ في العِشاءِ بالبقرة» وتابعه الأعمش عن محارب[lii].

ثانياً: محل الشك:

في هذا الحديث وقع الشك للراوي من قوله: «فقرأ بسورة البقرة، أو النساء»، فهل قرأ معاذ (رضي الله عنه) في إمامته بسورة البقرة أو النساء؟ ووقع الشك للراوي أيضاً من قوله: أفتان أنت، أو فاتن؟

إلا أن البحث يدرس الشك الأول لما له من علاقة بموضوع فقهي، أما الشك الثاني، فهو يرجع إلى الفرق الموجود للكلمتين من حيث اللغة، فقوله: أفتان: صيغة مبالغة، وفاتن: اسم فاعل، والله تعالى أعلم.

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

ثالثاً: الدراسة الحديثية:

مدار هذه الرواية التي فيها الشك على محارب بن دثار[liii]، عن الصحابي الجليل جابر بن عبد الله الأنصاري (رضي الله عنه) به، ومحارب هو الذي شك في السورة التي قرأها معاذ (رضي الله عنه)، هل كانت سورة البقرة أم سورة النساء؟.

وقد جاء التصريح بأن الشك وقع منه، كما عند الطيالسي في مسنده[liv]: " قال شعبة: شك محارب".

قال الحافظ ابن حجر من خلال شرحه لهذه الرواية: "وفي هذا ردّ على من زعم أن الشك فيه من جابر"[lv].

والرواة عن محارب بن دثار اختلفوا عليه، فمنهم من روى الحديث عنه بالشك بلفظ: "سورة البقرة أو النساء"، ومنهم من رواه عنه بالجزم بـ "سورة البقرة".

فرواه بالشك عن محارب: شعبة بن الحجاج، وحديثه عند الطيالسي[lvi]، وأحمد[lvii]، وعبد بن حميد[lviii]، والبخاري[lix]، والطحاوي[lx].

وجاءت روايته –أي رواية شعبة عن محارب- عند أبي عوانة في مستخرجه[lxi] مختصراً، وليست فيها تعيين السورة.

ورواه أيضاً بالشك عن محارب: سليمان الشيباني، بلفظ: "فافتتح سورة البقرة أو آل عمران"، وحديثه عند الطبراني. قال: "لم يرو هذا الحديث عن الشيباني إلا خالد"[lxii].

وقد تابع شعبة - كما ذكره البخاري في هذه الرواية - من الرواة أربعة:

أولاً: حديث سعيد بن مسروق الثوري، عن محارب بن دثار، وقد جاء حديثه مختصراً، وحديثه عند أبي عوانة[lxiii]، والطحاوي[lxiv].

ثانياً: حديث مسعر بن كدام، عن محارب بن دثار، بلفظ: "فقرأ سورة البقرة والنساء" بواو العطف بلا شك، وروايته أخرجها النسائي في السنن الكبرى[lxv]، والسراج في مسنده[lxvi].

قال الحافظ ابن حجر: "كذا رأيته بخط الزكي البرزاليّ[lxvii] بالواو، فإن كان ضَبَطَه احتمل أن يكون قرأ في الأولى بالبقرة، وفي الثانية بالنساء"[lxviii].

ثالثاً: حديث سليمان الشيباني، عن محارب بن دثار، وليس في حديثه ذكر السورة، وحديثه عند النسائي[lxix].

رابعاً: حديث الأعمش، وروايته عند النسائي من طريق محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن محارب وأبي صالح، كلاهما عن جابر (رضي الله عنه)، بلفظ: "فطوّل بهم"، ولم يعين السورة، وحديثه عند النسائي[lxx].

والفرق بين متابعة الرواة الثلاثة –سعيد، ومسعر، وسليمان-، ومتابعة الأعمش، أن الثلاثة متابعتهم ناقصة، والأعمش متابعته كاملة، حيث قال: الأعمش عن محارب[lxxi].

قال الحافظ ابن حجر في أثناء شرحه لهذه الرواية: "إنهم تابعوا شعبة عن محارب في أصل الحديث لا في جميع ألفاظه"[lxxii].

ورواه عن محارب بن دثار بالجزم بـ "سورة البقرة": سفيان الثوري، وروايته أخرجها النسائي في المجتبى والسنن الكبرى[lxxiii].

ورواه بالجزم أيضاً عن محارب بن دثار: محمد بن قيس الأسدي، وروايته أخرجها الطبراني في الأوسط[lxxiv].

وقد روى الحديث غير محارب بن دثار، عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) ثلاثة:

أولاً: حديث عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه)، وقد جاء حديثه بالجزم بـ "سورة البقرة"، وروايته أخرجها أحمد[lxxv]، والبخاري[lxxvi]، ومسلم[lxxvii]، وأبو داود[lxxviii]، والنسائي[lxxix].

ثانياً: حديث عبيد الله بن مقسم، عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه)، وروايته أخرجها أحمد[lxxx]، وأبو داود[lxxxi]، وابن خزيمة[lxxxii] من رواية محمد بن عجلان عنه، وليس في روايتهم ذكر السورة، حيث جاءت الرواية عندهم باختصار.

ثالثاً: حديث أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه)، وروايته أخرجها عبد الرزاق[lxxxiii] عن بن جريج عنه، بالجزم بـ "سورة البقرة"، وهي عند مسلم[lxxxiv] من طريق الليث عنه، ولكن لم يعين أن السورة البقرة.

قال ابن الملقن في أثناء كلامه على حديث جابر (رضي الله عنه): "والمشهور في الصحيحين، وغيرهما أنه قرأ بالبقرة"[lxxxv].

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

وقال البخاري في نهاية رواية محارب بن دثار: "قال عمرو، وعبيد الله بن مِقسم، وأبو الزبير، عن جابر: «قرأ معاذٌ في العِشاءِ بالبقرة»".

فهذا الكلام من البخاري تصريح على أن المحفوظ في هذا الحديث هو الجزم بأن معاذاً (رضي الله عنه) قرأ فيها "سورة البقرة"، كما جاء في حديث جابر (رضي الله عنه) في الصحيحين.

ويحمل شك محارب في روايته على زيادة التوقي والاحتياط في نقل الحديث؛ لأنه ثقة ثبت، ومعلوم أن شك الثقات لا يكون قادحاً في الحديث، والله تعالى أعلم.

رابعاً: شجرة سند الحديث:

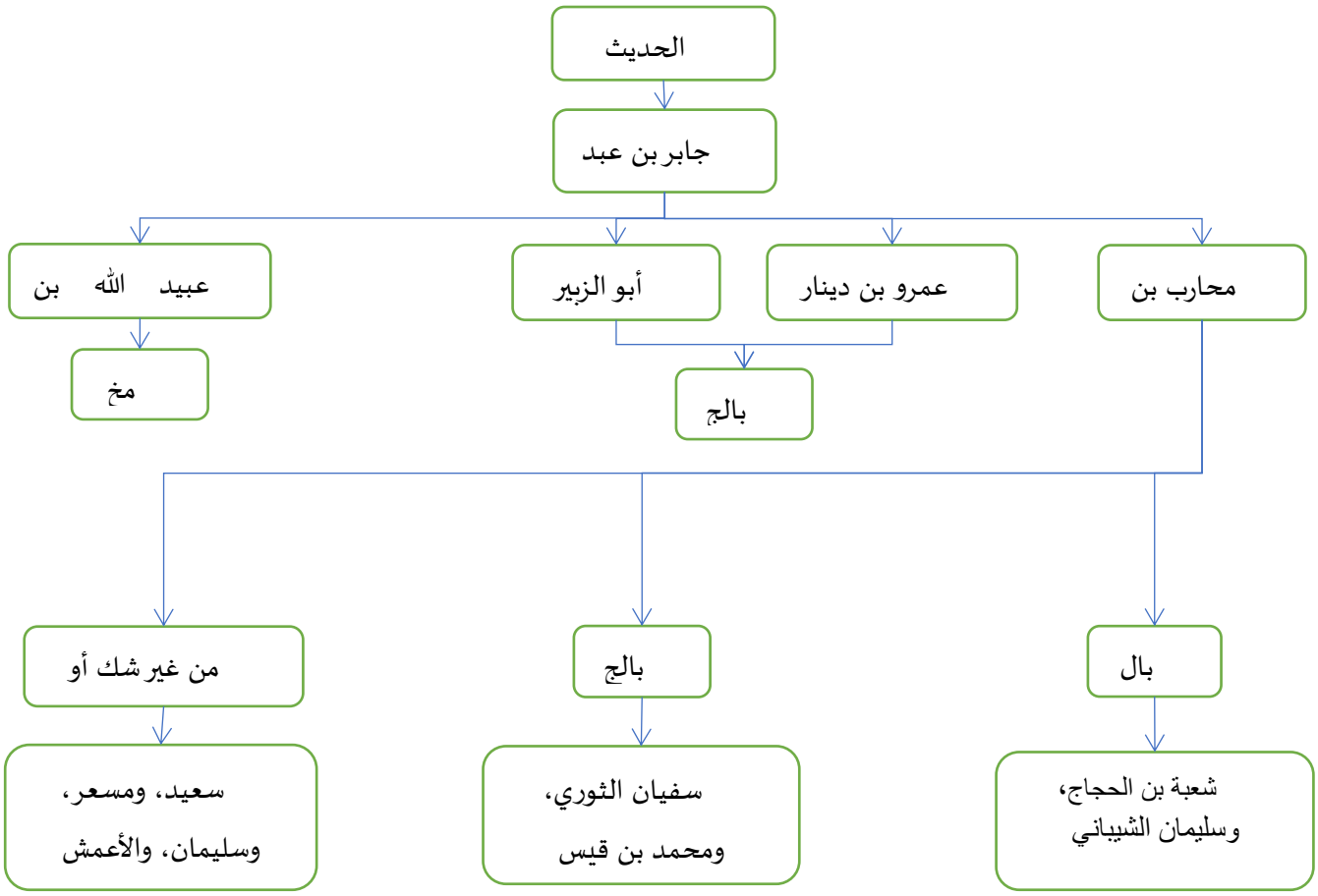

خامساً: ترجمة الشاك:

تبيّن لنا مما سبق أن الراوي الذي وقع منه الشك في هذا الحديث هو محارب بن دثار، كما ذكره أبو داود الطيالسي في مسنده في روايته عن شعبة، حيث صرّح بأن شعبة قال: شك محارب.

ومحارب هو: أبو كردوس، محارب بن دثار بن كردوس بن قرواش الأوسي، الكوفي، قاضيها، وكان تابعياً، حدث عن ابن عمر، وجابر، وجماعة من التابعين، وروى عنه شعبة، ومسعر، والثوري، وغيرهم(lxxxvi).

قال سفيان الثوري: ما يخيل إلي إني رأيت زاهداً أفضل من محارب بن دثار(lxxxvii).

وقال محمد بن سعد في طبقاته: لا يحتجون به، كان ممن يرجئ علياً وعثمان، ولا يشهد عليهما بإيمان ولا بكفر(lxxxviii).

قال عنه الذهبي: هو من ثقات التابعين، وأخيارهم، وعلمائهم، وهو حجة مطلقاً(lxxxix)، وقد ذكره ابن حبان في كتابه: "الثقات"(xc)، وقال عنه العجلي في "ثقاته": محارب بن دثار كوفي، تابعي، ثقة(xci).

وقال الإمام النووي في ترجمته: "واتفقوا على توثيقه"(xcii).

توفي محارب بن دثار في سنة (١١٦هـ)، روى له أصحاب الكتب الستة. قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب: محارب ثقة، إمام، زاهد(xciii).

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

سادساً: الأثر الفقهي للفظ الشك:

الشك الوارد في بعض الروايات قد يكون له أثر في اختلاف الفقهاء، وقد لا يكون له أثر، والشك الذي وقع للراوي في هذه الرواية حول السورة التي قرأها معاذ (رضي الله عنه) في صلاته حينما صلّى بهم إماماً، وإن لم يكن له تأثير فقهي، إلا أن الرواية لها أثر في اختلاف الفقهاء؛ ولذلك درس البحث هذا الشك، وبيّن الاختلاف الناشئ بين الفقهاء في مسألة خروج المأموم من صلاة الجماعة بسبب تطويل الإمام في القراءة.

وبناءً على ذلك فإن هذه المسألة من مسائل صلاة الجماعة، وهي في حكم خروج المأموم من الصلاة بسبب التطويل في قراءة الإمام، وهي مسألة فقهية مختلف فيها بين الفقهاء.

وقد اتفق جمهور العلماء على جواز خروج المأموم من صلاة الجماعة لعذر، كما جاء في حديث جابر (رضي الله عنه)، حيث خرج الرجل من صلاة معاذ (رضي الله عنه) بسبب التطويل في القراءة، ولم ينكر النبي (صلى الله عليه وسلم) ذلك عليه.

واتفقوا أيضاً على أن تطويل القراءة عذر من الأعذار على الأصح لخروج المأموم من صلاة الجماعة، كما دلّ عليه حديث جابر (رضي الله عنه) في قصة معاذ (رضي الله عنه).

قال الخطابي في معالم السنن أثناء شرحه للحديث: "وفيه أن المأموم إذا حزبه أمر يزعجه عن إتمام الصلاة مع الإمام كان له أن يخرج من إمامته، ويتمّ لنفسه"[xciv].

وقال البغوي في شرح السنة: "فيه دليل على أن الخروج عن متابعة الإمام بالعذر لا يفسد الصلاة؛ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يأمر الرجل بإعادة الصلاة، حين أخبره أنه فارق معاذاً في الصلاة"[xcv].

وقال القرطبي: وأما قطع الرجل الصلاة، فإن كان لعذر صحّ له ذلك، كما حدث للرجل الذي صلّى وراء معاذ (رضي الله عنه)، حيث لحقه شدة من ألم العمل.

وكذلك الحكم بالنسبة لصلاة الرجل منفرداً، كما صلّى ذلك الرجل في وقت كان معاذ (رضي الله عنه) في صلاته، أي: لا يجوز له ذلك إلا لعذر، ولا يجوز له عند عدم وجود عذر، وذلك بدليل قوله (صلى الله عليه وسلم): «أصلاتان معاً»[xcvi]، حيث أنكر النبي (صلى الله عليه وسلم) على من فعل ذلك[xcvii].

فللعلماء في مسألة خروج المأموم من صلاة الجماعة أقوال ثلاثة:

القول الأول: لا يجوز للمأموم أن يقطع القدوة إلا لعذر، وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من المالكية[xcviii]، والشافعية في الصحيح[xcix]، والحنابلة[c].

وقد اتفقوا على أن تطويل الإمام في القراءة في الصلاة عذر، واستدلوا على ذلك بحديث جابر (رضي الله عنه) في قصة معاذ (رضي الله عنه) السابق ذكرها[ci].

القول الثاني: لا يجوز للمأموم أن يقطع القدوة مطلقاً، وهذا ما ذهب إليه أبو حنيفة.

واستدلّ بقوله (صلى الله عليه وسلم): «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه...»[cii]، حيث أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بمتابعة الإمام، فمن خالفه دخل تحت النهي، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه.

واستدلّ أيضاً بأن المأموم لا يجوز له أن يخرج منها؛ لأن خروجه منها يؤدي إلى ترك ما ألزم نفسه من الجماعة، وإذا دخل الانسان في طاعة وجب عليه المضي فيها إلا أن يطرأ عليه عذر[ciii].

القول الثالث: يجوز للمأموم أن يقطع القدوة لعذر ولغير عذر، وهذا ما ذهب إليه الإمام الشافعي، والغزالي، ولم يعتبروا التطويل عذراً[civ].

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

فقد نقل الكرماني عن التيمي أنه قال: قال الشافعي: يجوز للمأموم الخروج من صلاة الجماعة لعذر أو لغير عذر، فيتمّ صلاته منفرداً، واستدلّ على ذلك بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم ينكر على الذي خرج من صلاة معاذ (رضي الله عنه)، كما جاء في حديث جابر (رضي الله عنه) السابق[cv].

الخلاصة:

أن تطويل الإمام في الصلاة يعتبر عذراً لخروج المأموم في صلاة الجماعة، كما ذهب إليه جمهور العلماء، وهو الأصح، كما دلّ عليه حديث جابر (رضي الله عنه) في قصة معاذ (رضي الله عنه).

قال الراجحي: "فإذا طول الإمام ولم يتحمل المأموم فهو معذور، وله أن يكمل صلاته منفرداً، ويخرج من الجماعة، أما إذا لم يكن معذوراً فليس له ذلك"[cvi].

الخاتمة:

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث المتواضع، فلا يكون شيء إلا بتوفيقه وإرادته، وهنا أذكر جملة من النتائج التي توصلت إليها، وتقديم توصيات للباحثين في مجال الحديث النبوي الشريف.

أولاً: النتائج: وألخصها في النقاط الثلاثة الآتية:

الأول: إن الإنسان من طبعه النسيان والضعف والتردد؛ لأن ذاكرة الإنسان قد تضعف بمرور الزمن في أداء اللفظ؛ ولهذا نجد أن الخبر - ومن ضمنه الحديث - قد يعتريه الشك من قِبل الراوي.

الثاني: شكّ الراوي في بعض الألفاظ لا يؤثر على صحة الحديث، إذا كان الشاك من الثقات؛ بل يدلّ شكّهم على شدة حرصهم في أداء الرواية كما هي، يعني: شكّهم دالّ على زيادة التوقي والاحتياط في نقل الحديث النبوي الشريف.

الثالث: تطويل القراءة في الصلاة يعتبر عذراً، فيجوز للمأموم الخروج من صلاة الجماعة إذا طوّل الإمام، كما ذهب إليه جمهور العلماء، ودلّ عليه حديث جابر (رضي الله عنه) في قصة معاذ (رضي الله عنه).

ثانياً: التوصية: وألخصها في النقطتين الآتيتين:

أولاً: أوصي الباحثين في مجال السنة النبوية المطهرة أن يهتموا في بحوثهم ودراساتهم بصحيح البخاري، لأنه بحاجة إلى الاعتناء به وخدمته أكثر، لما نراه اليوم من هجمات وإثارة شبهات حول الصحيحين، ولا سيّما صحيح البخاري؛ ليثبتوا لهؤلاء أن صحيح البخاري كان وما زال وسيظلّ أصح كتاب بعد القرآن الكريم.

ثانياً: وأوصي الباحثين في الدراسات العليا أن يقوموا بدراسة الشك الوارد في أسانيد صحيح البخاري؛ لإظهار ما في الجامع الصحيح من درر ولآلئ مخبوءة حتى الآن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

Journal of University of Raparin گۆڤاری زانکۆی ڕاپەڕین E-ISSN: 2522 – 7130 P-ISSN: 2410 – 1036

Doubt in the Hadith of Jabir, May God Be Pleased with him, about the Lengthening of Recitation Prayer in Sahih Al-Bukhari Comparative Analytical Study

Abdulmuttaleb Zewar Mohammed[1] - Sardar hamadameen ibrahim[2]

[1]Department of Islamic Studies, College of Islamic Sciences, University of Salahaddin-Erbil, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

[2]Department of Religious Education, College of Islamic Sciences, University of Salahaddin-Erbil, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

Abstract:

The Sunnah is the second source of Islamic legislation, and Sahih al-Bukhari is the most correct book after the Holy Qur'an, and the correct mosque still needs to be taken care of and served more.

The Sahih Mosque contains words about which the narrators doubted, and they –that is, those words - need a hadith study to arrive at the conclusion that the doubts contained in some of the words are not defamatory in the hadiths of Sahih al-Bukhari.

This research studied the doubt contained in the hadith of Jaber, may God be pleased with him, about the lengthening of the reading in prayer in Sahih al-Bukhari. The bug.

In the second topic: he first cited the text of the hadith, a chain of narrators and a text, and he produced it in a detailed explication, and clarified the strange words in the hadith.

Then he collected the hadith methods from the sources of the Prophetic Sunnah, then identified the word from which doubt occurred to the narrator, then compared the narrations to determine the course of the hadith, to find out who narrated the hadith with certainty and who narrated it with doubt.

Then search and search for those who had doubts, and translate it in detail, then talk about the implications of the narration from the jurisprudential point of view.

The researcher concluded through the research that the doubt contained in this hadith does not undermine the authenticity of the hadith, and the narrator's doubt leads to an increase in caution and precaution in the transmission of the noble Prophet's hadith as it is without addition or subtraction, or alteration, change, or distortion.

Keywords: Al-Hadith, Doubt, Bug, Shack Translation, Reasons for Doubt, Trace of Doubt.

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

المصادر والمراجع:

ابن الصلاح الشهرزوري، ع.، ع.، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: الهميم، ع.، _ الفحل، م.، ي.، الناشر_دار الكتب العلمية، ط١.

ابن المستوفي، م.، أ.، م.، م.، (١٩٨٠هـ) تاريخ إربل، تحقيق: الصقار، س.، س.، خ، الناشر: العراق – دار الرشيد.

ابن الملقن، أ.، ح.، س.، ع.، أ.، ش.، م.، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: أبو الغيط، م.، و عبد الله.، س.، و ياسر.، ك، الناشر: الرياض – دار الهجرة، ط١.

ابن الملقن، س.، ع.، ع.، أ.، (١٤١٣هـ) المقنع في علوم الحديث، تحقيق: الجديع، ع.، ي.، الناشر: السعودية – دار فواز، ط١.

ابن حبان، م.، ح.، أ.، ح.، م.، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: ابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: بيروت – مؤسسة الرسالة، ط١.

ابن حبان، م.، ح.، أ.، ح.، م.، م.، (١٣٩٦هـ) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: م.، إ.، ز.، الناشر: حلب – دار الوعي، ط١.

ابن حنبل الشيباني، أ.، م.، ح.، هـ، أ.، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: الأرنؤوط، ش.، – ع.، م.، وآخرون، إشراف: التركي، د.، ع.، ع.، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١.

ابن خزيمة النيسابوري، م.، إ.، خ.، م.، ص.، ب.، (د، ت) صحيح ابن خزيمة، تحقيق: الأعظمي، م.، م.، الناشر: بيروت – المكتب الإسلامي.

ابن رجب الحنبلي، ز.، ع.، أ.، ر.، ح.، (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م) شرح علل الترمذي، تحقيق: د. هـ.، ع.، س.، الناشر: الأردن – الزرقاء – مكتبة المنار، ط١.

ابن سعد، م.، س.، م.، (١٩٦٨م) الطبقات الكبرى، تحقيق: إ.، ع.، الناشر: بيروت – دار صادر، ط١.

ابن عدي الجرجاني، ع.، ع.، م.، (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م) الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: ع.، أ.، ع.، – ع.، م.، م.، الناشر: بيروت - دار الكتب العلمية، ط١.

ابن فارس، أ.، ف.، ز.، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) معجم مقاييس اللغة، تحقيق: ع.، م.، هـ، الناشر: دار الفكر.

ابن قدامة المقدسي، م.، ع.، أ.، م.، ق.، (١٣٨٨هـ - ١٩٨٦م) المغني لابن قدامة، الناشر: مكتبة القاهرة، بدون طبعة.

أبو الحسن القشيري، م.، ح.، م.، (د، ت) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المشهور بصحيح مسلم، تحقيق: م.، ف.، ع.، الناشر: بيروت – دار إحياء التراث العربي.

أبو الحسين العمراني، ي.، أ.، س.، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) البيان في مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: النوري، ق.، م.، الناشر: جدة – دار المنهاج، ط١.

أبو بكر كافي، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، الناشر: بيروت - دار ابن حزم، ط١.

أبو جعفر الطحاوي، أ.، م.، س.، ع.، س.، (١٤١٤هـ- ١٩٩٤م) شرح معاني الآثار، حققه وقدم له: النجار، م.، ز.، – م.، س.، ج.، ح.، من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: المرعشلي، ي.، ع – الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، ط١.

أبو حاتم البستي، م.، ح.، أ.، (١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م) الثقات، الناشر: الهند – دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ط١.

أبو زرعة الدمشقي، ع.، ع.، ع.، ص.، (د، ت) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، رواية: أبي ميمون بن راشد، تحقيق: القوجاني، ش.، ال.، ن.، ال، الناشر: دمشق – مجمع اللغة العربية.

أبو زكريا النووي، م.، ي.، ش.، (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م) خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، تحقيق: حققه وخرج أحاديثه: الجمل، ح.، إ.، الناشر: بيروت – مؤسسة الرسالة، ط١.

أبو سفيان، م.، ب.، (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م) العلة وأجناسها عند المحدثين، الناشر: طنطا – مكتبة الضياء، ط١.

أبو عبد الله الحاكم، م.، ع.، م.، ح.، ن.، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) المستدرك على الصحيحين، تحقيق: م.، ع.، ع.، الناشر: بيروت – دار الكتب العلمية، ط١.

أبو عبد الله الذهبي، ش.، م.، أ.، ع.، ق.، (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م) سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ: الأرناؤوط، ش، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٣.

أبو عوانة، ي.، إ.، إ.، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) مستخرج أبي عوانة، تحقيق: الدمشقي، أ.، ع.، الناشر: بيروت – دار المعرفة، ط١.

أبو محمد البغوي، ح.، م.، م.، ف.، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) شرح السنة، تحقيق: الأرناؤوط، ش – الشاويش، م.، ز.، الناشر: بيروت، دمشق – المكتب الإسلامي، ط٢.

الأزهري، م.، أ.، هـ، (٢٠٠١م) تهذيب اللغة، تحقيق: م.، ع.، م.، الناشر: بيروت - دار إحياء التراث العربي، ط١.

البخاري، م.، إ.، إ.، م.، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) الأدب المفرد، تحقيق: م.، ف.، ع.، الناشر: بيروت – دار البشائر الإسلامية، ط٣.

البخاري، م.، إ.، إ، (د، ت) التاريخ الكبير، طبع تحت مراقبة: خان، م.، ع.، الناشر: الهند – حيدر آباد – الدكن – دائرة المعارف العثمانية.

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

البخاري، م.، إ.، ج.، (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، المشهور بصحيح البخاري، طبعة جديدة مضبوطة ومصححة ومفهرسة، الناشر: دمشق – بيروت - دار ابن كثير، ط١.

البهوتي، م.، ي.، ص.، ح.، إ.، (د، ت) كشاف القناع عن متن الإقناع، الناشر: دار الكتب العلمية، بدون طبعة.

البيهقي، أ.، ح.، ع.، م.، خ.، (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م) السنن الكبرى، تحقيق: م.، ع.، ع.، الناشر: بيروت – دار الكتب العلمية، ط٣.

الترمذي، م.، س.، م.، ض.، (١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م) سنن الترمذي، تحقيق: أ.، م.، ش.، و: م.، ف.، ع.، و: إ.، ع.، ع.، الناشر: مصر – شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢.

الجرجاني، ع.، م.، ع، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، الناشر: بيروت - دار الكتب العلمية، ط١.

الجوهري، إ.، ح.، ف.، (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: عطار، أ.، ع.، الناشر: بيروت - دار العلم للملايين، ط٤.

الخطابي، ح.، م.، إ.، (١٣٥١هـ - ١٩٣٢م) معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، الناشر: حلب – المطبعة العلمية، ط١.

الخطيب البغدادي، أ.، ع.، ث.، أ.، م.، (د، ت) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: الطحان، د.، م.، الناشر: الرياض – مكتبة المعارف.

الخطيب البغدادي، أ.، ع.، ث.، أ.، م.، (د، ت) الكفاية في علم الرواية، تحقيق: السورقي، أبو عبد الله، و: المدني، إ.، ح.، الناشر: المدينة المنورة – المكتبة العلمية.

الدارمي، ع.، ع.، ف.، ب.، ع.، (١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م) مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، تحقيق: الداراني، ح.، س.، أ.، الناشر: السعودية – دار المغني، ط١.

الذهبي، م.، أ.، ع.، ق.، (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: البجاوي، ع.، م.، الناشر: بيروت – دار المعرفة، ط١.

الراجحي، ع.، ع.، (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م) منحة الملك الجليل شرح صحيح محمد بن إسماعيل، الناشر: الرياض – دار التوحيد، ط١.

الراغب الأصفهاني، أ.، ح.، م.، (١٤١٢هـ) المفردات في غريب القرآن، تحقيق: الداودي، ص.، ع.، الناشر: دمشق ، بيروت - دار القلم، الدار الشامية، ط١.

الزمخشري، م.، ع.، أ.، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) أساس البلاغة، تحقيق: محمد، ب.، ع.، ال.، الناشر: بيروت - دار الكتب العلمية، ط١.

الزمخشري، م.، ع.، أ.، (د، ت) الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: البجاوي، ع.، م.، – أبو الفضل، م.، إ.، الناشر: لبنان – دار المعرفة، ط٢.

السجستاني، س.، أ.، إ.، ب.، ش.، ع.، (د، ت) سنن أبي داود، تحقيق: م.، م.، ع.، الناشر: بيروت – المكتبة العصرية.

السخاوي، م.، ع.، م.، أ.، ع.، م.، (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: ع.، ح.، ع.، الناشر: مصر – مكتبة السنة، ط١.

السَّرَّاج، م.، إ.، إ.، م.، حديث السراج، تخريج: زاهر بن طاهر الشحامي (ت: ٥٣٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الله، ح.، ع.، ر.، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١.

السمعوني، ط.، ص.، أو: م.، ص.، أ.، م.، (١٤١٦- ١٩٩٥م) توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: أبو غدة.، ع.، الناشر: حلب – مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط١.

السيد أبو المعالي النوري، و: أ.، ع.، ع.، و: م.، م.، خ.، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، الناشر: عالم الكتب، ط١.

شنّار، س.، أ.، ع.، (٢٠١٧م) الألفاظ التي شك فيها الرواة في صحيح الإمام مسلم – دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه، قدمت في جامعة العلوم الإسلامية العالمية – كلية الدراسات العليا – الأردن.

الصنعاني، ع.، هـ، ن.، (١٤٠٣هـ) المصنف، تحقيق: الأعظمي، ح.، الرحمن ، الناشر: الهند – المجلس العلمي، يطلب من: بيروت – المكتب الإسلامي، ط٢.

الطبراني، س.، أ.، أ.، م.، (د، ت) المعجم الأوسط، تحقيق: ط.، ع.، الله.، م.، – الحسيني، ع.، إ.، الناشر: القاهرة – دار الحرمين.

الطيالسي، س.، د.، ج.، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: التركي، د.، م.، ع.، الناشر: مصر – دار هجر، ط١.

عبد بن حميد، أ.، ع.، ح.، ن.، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: السامرائي، ص.، ب.، و: الصعيدي، م.، م.، خ.، الناشر: القاهرة – مكتبة السنة، ط١.

عبه جي، ح.، م.، ع.، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) الشك في الرواية عند المحدثين، بحث منشور في مجلة جامعة الملك سعود- العلوم التربوية والدراسات الإسلامية.

العجلي، أ.، ع.، ص.، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق: البستوي، ع.، ع.، الناشر: المدينة المنورة – مكتبة الدار، ط١.

العسقلاني، أ.، ع.، ح.، (١٣٧٩هـ) فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقمه: م.، ف.، ع.، خرجه وصححه: الخطيب، م.، د.، الناشر: بيروت - دار المعرفة.

العسقلاني، أ.، ع.، م.، أ.، ح.، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) تقريب التهذيب، تحقيق: م.، ع.، الناشر: دار الرشيد – سوريا، ط١.

العسقلاني، أ.، ع.، م.، أ، (١٣٢٦هـ) تهذيب التهذيب، الناشر: الهند – مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط١.

العيني، م.، أ.، م.، أ.، ح.، (د، ت) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الناشر: بيروت – دار إحياء التراث العربي.

الفراهيدي، خ.، أ.، ع.، ت.، (د، ت) كتاب العين، تحقيق: د. م.، المخزومي، و: د. إ.، السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

الفهداوي، ط.، ح.، ح.، (٢٠١٧م) أثر شك الراوي في قبول الحديث أو رده – دراسة تطبيقية، الناشر: بغداد - مكتب شمس الأندلس، ط١.
القرطبي، أ.، ع.، إ.، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محيي الدين، د.، م.، و: بديوي، ي.، ع.، و: السيد، أ.، م.، و: بزّال، م.، إ.، الناشر: دمشق – بيروت، دار ابن كثير – دار الكلم الطيب، ط١.
الكرماني، م.، ي.، ع.، س.، (١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: بيروت – دار إحياء التراث العربي، ط١، وط٢.
الكفوي، أ.، م.، ح.، (د، ت) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: ع.، د.، – المصري، م.، الناشر: بيروت - مؤسسة الرسالة.
كينج، م.، (٢٠٢٠م) الشك في أداء الرواية، أسبابه ومنهج المحدثين في درئه، بحث منشور في مجلة كلية الإلهيات - جامعة مرمرة بتركيا، العدد: ٥٩.
ماهر، ي.، ف.، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، الناشر: عمان – دار عمار، ط١.
المباركفوري، ع.، م.، ع.، خ.، م.، أ.، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الناشر: الهند – إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية، ط٣.
مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إ.، م.، و: الزيات، أ.، و: ح.، ع.، و: النجار، م.،) المعجم الوسيط، الناشر: دار الدعوة.
المناوي، ز.، م.، ع.، ت.، ع.، ز.، (١٩٩٩م) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، الناشر: الرياض – مكتبة الرشد، ط١.
المناوي، ز.، م.، ع.، ت.، ع.، ز.، ع.، (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م) التوقيف على مهمات التعاريف، الناشر: القاهرة - عالم الكتب، ط١.
النسائي، أ.، ش.، ع.، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي)، تحقيق: أبو غدة، ع.، الناشر: حلب – مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢.
النسائي، أ.، ش.، ع.، خ.، (١٤٢١هـ- ٢٠٠١م) السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: شلبي، ح.، ع.، أشرف عليه: الأرناؤوط، ش، قدم له: التركي، ع.، ع.، الناشر: بيروت – مؤسسة الرسالة، ط١.
النفراوي، أ.، غ.، س.، م.، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة.
النووي، م.، ي.، ش.، (١٣٩٢هـ) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: بيروت – دار إحياء التراث العربي، ط٢.
النووي، م.، ي.، ش.، (د، ت) تهذيب الأسماء واللغات، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، بيروت - دار الكتب العلمية.

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

الهوامش:

١) ينظر: الفراهيدي، كتاب العين: ٢٧٠/٥، والأزهري، تهذيب اللغة: ٣١٦/٩، والجوهري، الصحاح: ١٥٩٤/٤، والزمخشري، أساس البلاغة: ٥١٧/١.

٢) ينظر: الراغب الأصفهاني، أبو القاسم، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن: ٤٦١، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دمشق، بيروت – دار القلم، الدار الشامية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣) ينظر: ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة: ١٧٣/٣، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤) ينظر: القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٢١١/٥، والجرجاني، التعريفات: ١٢٨.

٥) ينظر: الكفوي، أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: ٥٢٨، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، بيروت – مؤسسة الرسالة.

٦) النساء: ١٥٧.

٧) ينظر: الجرجاني، التعريفات: ١٢٨، والمناوي، التوقيف على مهمات التعاريف: ٢٠٧، وإبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط: ٤٩١/١.

٨) ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤١٣/٦، بيروت – دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

٩) ينظر: د. همام، شرح علل الترمذي، قسم الدراسة: ٩٣/١ فما بعدها، ومصطفى باجو، العلة وأجناسها عند المحدثين: ١٣٤ فما بعدها، وماهر ياسين فحل، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ٢٤ فما بعدها، وطه الفهداوي، أثر شك الراوي في قبول الحديث أو رده: ١٠٣ فما بعدها، وأبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها: ٣١٩ فما بعدها، ومصطفى كينج، الشك في أداء الرواية، أسبابه ومنهج المحدثين في درئه: ٦ فما بعدها، وسائد شنّار، الألفاظ التي شك فيها الرواة في صحيح الإمام مسلم – دراسة تحليلية مقارنة-: ١٩-٢١.

١٠) النساء: ٢٨.

١١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب: تشبيك الأصابع في المسجد وغيره: ١٢٨/ رقم: ٤٨٢، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له: ٤٠٣/١ رقم: ٥٧٣.

١٢) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ١٩١/١، والخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٤١/٢.

١٣) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ١٩١/١.

١٤) كما ورد في قوله (صلى الله عليه وسلم): «من يقل عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار». صحيح البخاري: ٤٠/ رقم: ١٠٩.

١٥) ينظر: أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي، الملقب بشيخ الشباب، تاريخ أبي زرعة الدمشقي،: ٤٧٢، رواية: أبي ميمون بن راشد، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، دمشق – مجمع اللغة العربية.

١٦) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الشركة، باب: تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل: ٦٠٤/ رقم: ٢٤٩١، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب العتق: ١١٣٩/٢ رقم: ١٥٠١ بلفظ: "شركاً" بدون شك، ولفظ الحديث للبخاري.

١٧) ينظر: العيني، أبو محمد، محمد بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي، بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٥١/١٣، بيروت – دار إحياء التراث العربي.

١٨) ينظر: السيد أبو المعالي النوري – أحمد عبد الرزاق – محمود محمد خليل، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله: ٢١٢/٣، دار النشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٩) ينظر: البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله البخاري، التاريخ الكبير: ٢٧٧/١، حيدر آباد – الدكن، دار المعارف العثمانية، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٢٠) ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ٤٣٣/١.

٢١) في التاريخ الكبير للبخاري: ١٤٠/٢.

٢٢) ينظر: ابن الصلاح الشهرزوري، المقدمة: ٤٩٥-٤٩٦، وابن الملقن، المقنع في علوم الحديث: ٦٦٣/٢، والسخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث العراقي: ٣٦٦/٤.

٢٣) ينظر: المناوي، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: ١١٣/٢ فما بعدها، وطاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر: ٦٨١/٢.

٢٤) ينظر: الخطيب، أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية: ٢٠٦، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة – المكتبة العلمية.

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

٢٥) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب: إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به: ٥٧٨/ رقم: ٢٤٠٢، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب: من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه: ١١٩٣/٣ رقم: ١٥٥٩، واللفظ للبخاري.

٢٦) ينظر: ابن حجر، فتح الباري: ٦٣/٥.

٢٧) ينظر: مصطفى باجو، العلة وأجناسها عند المحدثين: ١٣٨.

٢٨) البخاري، صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) إلى (بما تعملون خبير): ١١١٠/ رقم: ٤٥٣٢.

٢٩) ينظر: ابن حبان، أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، التميمي، الدارمي، البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: ٣٥٩/١، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب – دار الوعي، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٣٠) مسلم، صحيح مسلم، كتاب اللقطة: ١٣٥٠/٣ رقم: ١٧٢٣.

٣١) ينظر: د. همام، شرح علل الترمذي، قسم الدراسة: ٤٣٠/١، وماهر ياسين فحل، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ١٦١، وسائد شنّار، الألفاظ التي شك فيها الرواة في صحيح الإمام مسلم: ٢١.

٣٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلّى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام؟: ٣٢٧/ رقم: ١٣٥٥.

٣٣) ابن حجر: فتح الباري: ٢٢٠/٣.

٣٤) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: أمور الإيمان: ١٣/ رقم: ٩.

٣٥) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: شعب الإيمان: ٦٣/١ رقم: ٣٥.

٣٦) الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ٨٢/١.

٣٧) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: الصلاة من الإيمان: ٢٠/ رقم: ٤٠، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة: ٣٧٤/١ رقم: ٥٢٥.

٣٨) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة: ٣٧٤/١ رقم: ٥٢٥.

٣٩) النسائي، المجتبى، كتاب الصلاة، باب: فرض القبلة: ٢٤٣/١ رقم: ٤٨٩، وأبو عوانة، المستخرج: ٣٢٨/١ رقم: ١١٦٤.

٤٠) ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ٩٥/٣.

٤١) ابن حنبل، المسند: ٢٢٧/١ رقم: ٦٣، والترمذي، سنن الترمذي، أبواب الدعوات، باب: ما جاء في الدعاء إذا أصبح وإذا أمسى: ٤٦٧/٥ رقم: ٣٣٩٢، والبخاري، الأدب المفرد: ٤١٢/ رقم: ١٢٠٢، وابن حبان: الصحيح: ٢٤٢/٣ رقم: ٩٦٢.

٤٢) المباركفوري، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ١٢٨/٨.

٤٣) ابن حنبل، المسند: ٢٤٢/١ رقم: ٨١.

٤٤) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح: ٣١٦/٤ رقم: ٥٠٦٧.

٤٥) الدارمي، سنن الدارمي: ١٧٦٠/٣ رقم: ٢٧٣١.

٤٦) الحاكم، المستدرك على الصحيحين: ٦٩٤/١ رقم: ١٨٩٢.

٤٧) ابن حنبل، المسند: ٢٢٠/١ رقم: ٥١.

٤٨) الزمر: ٤٦.

٤٩) ينظر: مصطفى كينج، الشك في أداء الرواية، أسبابه ومنهج المحدثين في درئه: ٨ فما بعدها، وعبه جي، الشك في الرواية عند المحدثين: ٦١٢، والفهداوي، ط.، ح.، ح.، (٢٠١٧م) أثر شك الراوي في قبول الحديث أو رده – دراسة تطبيقية: ١٩٢.

٥٠) تثنية ناضح، وهو البعير الذي يستقى عليه. ينظر: الزمخشري، الفائق في غريب الحديث: ٣٨٣/٢.

٥١) أي: منَفِّرٌ عن الدين وصادٌّ عنه. ينظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٨٢/٤.

٥٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلّى: ١٧٥/ رقم: ٧٠١، وباب: تخفيف الإمام في القيام، وإتمام الركوع والسجود: ١٧٥/ رقم: ٧٠٢، وباب: إذا صلّى لنفسه فليطوّل ما شاء: ١٧٥/ رقم: ٧٠٣، وباب: من شكا إمامه إذا طوّل، وقال أبو أُسيد: طوّلت بنا يا بني: ١٧٥/ ٧٠٤-٧٠٥، وفي كتاب الأدب، باب: من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً. وقال عمر لحاطب بن أبي بلتعة: إنه نافق، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم): وما يدريك لعلّ الله قد اطلع إلى أهل بدر فقال: قد غفرت لكم: ١٥٢٧/ رقم: ٦١٠٦، وأحمد في مسنده: ٩٩/٢٢ رقم: ١٤١٩٠، وأبو داود الطيالسي في مسنده: ٢٩٢/٣ رقم: ١٨٣٤، وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده: ٣٣٢/ رقم: ١١٠٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار: ٢١٣/١ رقم: ١٢٧٢، والبيهقي في السنن الكبرى: ١٦٥/٣ رقم: ٥٢٧١.

٥٣) ستأتي ترجمته في صفحة: ١١.

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

٥٤) أبو داود الطيالسي، المسند: ٢٩٢/٣ رقم: ١٨٣٤.
٥٥) ابن حجر، فتح الباري: ٢٠٠/٢.
٥٦) أبو داود الطيالسي، المسند: ٢٩٢/٣ رقم: ١٨٣٤.
٥٧) ابن حنبل، المسند: ٩٩/٢٢ رقم: ١٤١٩٠.
٥٨) عبد بن حميد، المنتخب: ٣٣٢/ رقم: ١١٠٢.
٥٩) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب: من شكا إمامه إذا طوّل، وقال أبو أُسيد: طوّلت بنا يا بني: ١٧٦/ رقم: ٧٠٥.
٦٠) الطحاوي، شرح معاني الآثار: ٢١٣/١ رقم: ١٢٧٢.
٦١) أبو عوانة، المستخرج: ٤٧٩/١ رقم: ١٧٨٠.
٦٢) الطبراني، المعجم الأوسط: ٧/٨ رقم: ٧٧٨٧.
٦٣) أبو عوانة، المستخرج: ٤٨٠/١ رقم: ١٧٨١.
٦٤) الطحاوي، شرح معاني الآثار: ٢١٣/١ رقم: ١٢٧٣.
٦٥) النسائي، السنن الكبرى، كتاب التفسير، سورة الطارق: ٣٣٢/١٠ رقم: ١١٦٠٠.
٦٦) السرّاج، حديث السراج: ٤٦/٢ رقم: ١٦٢.
٦٧) هو زكي الدين، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد بن أبي يداس البرزالي الإشبيلي، محدث الشام، كان إماماً مفيداً حافظاً رحالاً، (ت: ٦٣٦هـ). ينظر: ابن المستوفي، تاريخ إربل: ٥٠٢/٢، والذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥٥/٢٣.
٦٨) ابن حجر، فتح الباري: ١٩٣/٢.
٦٩) النسائي، السنن الكبرى، كتاب التفسير، قوله تعالى: والشفع: ٣٣٥/١٠ رقم: ١١٦٠٩.
٧٠) النسائي، المجتبى، كتاب الإمامة، باب: خروج الرجل من صلاة الإمام وفراغه من صلاته في ناحية المسجد: ٩٧/٢ رقم: ٨٣١.
٧١) ينظر: الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ٨٥/٥.
٧٢) ابن حجر، فتح الباري: ٢٠١/٢.
٧٣) النسائي، السنن الكبرى، كتاب المساجد، القراءة في المغرب بسبح اسم ربك الأعلى: ١٥/٢ رقم: ١٠٥٨.
٧٤) الطبراني، المعجم الأوسط: ١١٧/٣ رقم: ٢٦٦١.
٧٥) ابن حنبل، المسند: ٢٠٩/٢٢ رقم: ١٤٣٠٧.
٧٦) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب: إذا طوّل الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلّى: ١٧٥/ رقم: ٧٠١ وكتاب الأدب، باب: من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً. وقال عمر لحاطب بن أبي بلتعة: إنه نافق، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم): وما يدريك لعلّ الله قد اطلع إلى أهل بدر فقال: قد غفرت لكم: ١٥٢٧/ رقم: ٦١٠٦.
٧٧) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: القراءة في العشاء: ٣٣٩/١ رقم: ٤٦٥.
٧٨) أبو داود السجستاني، السنن، كتاب الصلاة، باب: في تخفيف الصلاة: ٢١٠/١ رقم: ٧٩٠.
٧٩) النسائي، المجتبى، كتاب الإمامة، باب: اختلاف نية الإمام والمأموم: ١٠٢/٢ رقم: ٨٣٥.
٨٠) ابن حنبل، المسند: ١٤٣/٢٢ رقم: ١٤٢٤١.
٨١) أبو داود السجستاني، السنن، كتاب الصلاة، باب: إمامة من يصلي بقوم وقد صلّى تلك الصلاة: ١٦٣/١ رقم: ٥٩٩.
٨٢) ابن خزيمة، الصحيح، كتاب الإمامة في الصلاة، باب: إباحة ائتمام المصلي فريضة بالمصلي نافلة، ضد قول من زعم من العراقيين أنه غير جائز أن يأتم المصلي فريضة بالمصلي نافلة: ٦٤/٣ رقم: ١٦٣٤.
٨٣) عبد الرزاق الصنعاني، المصنف: ٣٦٥/٢ رقم: ٣٧٢٥.
٨٤) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: القراءة في العشاء: ٣٤٠/١ رقم: ٤٦٥.
٨٥) النووي، أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام: ٦٨٦/٢، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، بيروت – مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٨٦) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤٩/١٠.
٨٧) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢١٨/٥.
٨٨) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: ٣٠٧/٦.
٨٩) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ٤٤١/٣.
٩٠) ينظر: ابن حبان، الثقات: ٤٥٢/٥.

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28

٩١) ينظر: العجلي، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم: ٢٦٦/٢.

٩٢) ينظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات: ٨٤/٢.

٩٣) ينظر: ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ٥٢١، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩٤) الخطابي، معالم السنن: ٢٠٠/١.

٩٥) البغوي، شرح السنة: ٧٣/٣.

٩٦) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: من فاتته متى يقضيها: ٢٢/٢ رقم: ١٢٦٧، والترمذي أيضاً في سننه، أبواب الصلاة، باب: ما جاء فيمن تفوته الركعتان قبل الفجر يصليهما بعد صلاة الفجر: ٢٨٤/٢ رقم: ٤٢٢ من حديث قيس بن عمرو، واللفظ للترمذي.

٩٧) ينظر: القرطبي، المفهم: ٧٦/٢-٧٧.

٩٨) ينظر: النفراوي، أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: ١٧٩/١، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٩٩) ينظر: أبو الخير العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي: ٣٨٨/٢، والنووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٨٢/٤.

١٠٠) ينظر: ابن قدامة، المغني: ١٧١/٢، والبهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع: ٤٩٦/١.

١٠١) ينظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٨٢/٤.

١٠٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: إقامة الصف من تمام الصلاة: ١٧٩/ رقم: ٧٢٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: ائتمام المأموم بالإمام: ٣٠٩/١ رقم: ٤١٤.

١٠٣) ينظر: الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ٨٥/٥.

١٠٤) ينظر: الشافعي، الأم: ٢٠٢/١، وأبو الخير العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي: ٣٨٩/٢.

١٠٥) ينظر: الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ٨٥/٥، وابن الملقن، البدر المنير: ٤٩٣/٤.

١٠٦) الراجحي، منحة الملك الجليل شرح صحيح محمد بن إسماعيل: ٢٨٨/٢.

Original Article / Doi: 10.26750/Vol(10).No(1).Paper28